السياسي المخضرم وزير السياحة الدكتور قاسم سلام لـ« الثورة »:

المصالحة الوطنية تسبق العدالة الانتقالية واقتربنا من الاتفاق

أوضح الدكتور قاسم سلام القيادي في أحزاب التحالف الوطني ووزير السياحة في حكومة الوفاق الوطني: بأن ما اجتازه مؤتمر الحوار الوطني الشامل حتى الآن يدعو إلى التفاؤل بنتائج يرتضي بها جميع اليمنيين.

وأشار عضو فريق العدالة الانتقالية في مؤتمر الحوار إلى أن قانون العدالة الانتقالية لابد أن يأخذ الصياغة والشكل الصحيح من أجل أن يحقق الفائدة منه.. مؤكدا أن المصالحة الوطنية مطلب تفرض حاجة الوطن لتحقيق عدالة انتقالية تستند إلى قانون متوافق على أسسه ومبادئه.

ونوه إلى أن المبادرة الخليجية ركزت على أحداث عام 2011م، وما قبل ذلك فإن الصرعات السياسية شارك فيها الجميع.

وتمنى الدكتور سلام على الجميع الحرص على المصلحة الوطنية، وجعل مؤتمر الحوار محطة التقت فيها فئات من المجتمع.

»الثورة« التقت الدكتور قاسم سلام وتطرقت معه إلى موضوع السياحة في اليمن بصفته وزيراً للسياحة ومواضيع أخرى.. في ما يلي نص الحوار....

حوار/ وديع العبسي

» لا يمكن أن تقوم دولة يمنية إلاَّ على أسس ديمقراطية يتراضى عليها الجميع

» المبادرة وآليتها التنفيذية ركزت على الصراعات السياسية في 2011م وما قبلها الكل شركاء فيها

> نبدأ من نظرتك لمجريات الحوار وقد انتهت الفرق من نقاشها للشهرين الماضيين؟

- حقيقة لا يمكن إنكار أن ما توصلت اليه الفرق واللجان الفرعية حتى الآن شيئ طيب ويبشر بخير ويدعو إلى التفاؤل.. المواضيع كثيرة والهموم أكثر ولكن عقول الناس تجمعت داخل الحوار واقتنع الجميع بأنه ليس أمامنا غير طريق الحوار للوصول إلى الحلول التي طالبنا بها الشعب اليمني العظيم، الشعب اليوم يطالبنا بحلول عملية تخرج اليمن من الأزمة التي حوصر فيها، والخطوات التي تمت حتى الان في كثير من الفرق تُحقق على الأقل 85% من الطموح هذه نقطة مهمة.. الأسابيع الأولى من الحوار كانت عنيفة والأصوات تعلو وتتصاعد وتتداخل والصراخ أقوى من الأفكار التي تطرح إنما مع الأيام عرف الناس أن هذا الصراخ وهذا الضجيج وهذا التقاطع وهذا التداخل لن يخرجنا من الأزمة ولن يوصلنا إلى حل عملي مرضي لا من الزاوية القانونية ولا من الزاوية الدستورية ولا من الزاوية السياسية ولا في مجال الحريات وحقوق الإنسان.

> وأنت في فريق العدالة الانتقالية إلى أي حد ترى أن مخرجات الفريق تلامس معالجة مشكلة التعقيد في موضوع المصالحة الوطنية خصوصا وانه لم يجر إلى الآن الاتفاق على القانون؟

- قانون المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية أصبح قاب قوسين أو أدنى من حالة النضج المعبر عن رغبتنا جميعا في الوصول إلى المصالحة الوطنية والى العدالة الانتقالية وأقول أيضا إلى العدالة الاجتماعية التي تحقق العدالة الانتقالية، هذا الموضوع مطروح للنقاش للوصول إلى توافق حول بعض البنود وسيدعون بعد ذلك لمناقشة ما توافقوا عليه في اللجنة المصغرة المحددة لهذا الغرض.. العدالة الانتقالية ناقشناها كثيرا، وأنا شخصيا قدمت ثلاث أوراق عمل حولها: (مشروع المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية)، (مشروع المصالحة الوطنية)، و(مشروع العدالة الانتقالية)، منطلقا من المشروع الذي رُفع من الحكومة إلى الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي ، والذي أحاله إلى مجلس النواب ليناقشه ويعد قانونا للعدالة ولم تتم المناقشة في مجلس النواب لأن طرفا من أطراف العملية السياسية رفض المناقشة وانسحب وأنا يومها قلت أن الانسحاب لا يعني هزيمة ولكن تخويف على طريقة لعبة الشطرنج كش ملك وهذا المصطلح له معنيين معنى تخويف وتهديد ومعنى صقل عقل الطرف الآخر صاحب المشروع بأن هناك ما يستدعي تحسين وتلميع وتشذيب في المشروع، وأنا فهمتها هكذا يومها عندما انسحبوا ولم أفهمها بأنها حالة مقاطعة بمعنى الجفاء أو معنى التهديد بالخروج عن الخط، الآن الـ»كش ملك» هذه وضعت داخل القاعة وكل واحد قدم ما عنده والمشروع جاهز وأنا لا أستطيع أن أقول إلا أن هذا المشروع سيكون فعلا مرتكز توافقنا داخل القاعة لانه ليس لدينا طموح شخصي ولا طموح حزبي لأن الحوار الوطني الشامل الذي يضم الجميع جعلنا ننتمي لحزب واحد اسمه الوطن اليمني وليس لأحزابنا الصغيرة والقناعة متوفرة عند الكثيرين الآن في أن يكون قانون المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية هو المدخل الصحيح لمعالجة كافة الصراعات السياسية وكافة الاستحقاقات للناس من التعويضات، وجبر الضرر، والترضيات، وجبر الخاطر معنوياً ومادياً وتنفيذ كافة القضايا التي طُرحت من قبل اللجنة الفنية وهي العشرين نقطة وكذلك التسع نقاط التي طرحت.. ينبغي أن يكون قانونٍ العدالة مستعد لان يتناولها تناولا موضوعياً ويتعامل معها برحابة صدر وبموضوعية وتُشكل لجان للإنصاف وهيئات للإنصاف فرعية ومركزية بحيث تتابع كافة السلبيات التي عاصرناها في السنوات الماضية.

> ما هو التاريخ الذي ترى بأنه الأكثر تأييدا للبدء بالانطلاق منه في تنفيذ العدالة الإنتقالية؟

- طبعاً البعض ذهب إلى عام 62م، والبعض إلى عام 48م، والبعض الآخر إلى 67م وآخرون إلى 2007م، وقانون المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية كفيل بأن يتعامل مع كل هذه السنوات بموضوعية وتجرد لانه قانون اجمع عليه ابناء اليمن في الحوار السلمي الديمقراطي.

> ألاحظ أنك تكرر التسمية بـ(المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية) وهي مسألة أخذت الكثير من الجدل حول أيهما يسبق بل حتى أن الفريق يحمل التسمية المغايرة أي (العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية) فعلى ماذا تستند في طرحك أنت؟

- لأنه الصحيح، و انا ناقشت الخبراء في القاعة، بأنه ليس هناك عدالة انتقالية بدون مصالحة وطنية، المصالحة الوطنية هي مرتكز العدالة الانتقالية لماذا؟ لأنه عندما أتصالح أنا وأنت ومعانا فلان وفلان فمعنى هذا أننا سنتمكن من وضع قانون، ونتمكن من وضع أسس لمعالجات، وان نعمل ترضيات جبر الضرر، وجبر الضرر قد يكون مادياً وقد يكون معنوياً.. وقد يكون شكلي بالاعتذار وإلى آخره يعتمد على التقديرات التي تراها اللجان التي تأتي، لجنة المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية التي هي كانت عنوان القانون الذي أحاله الأخ الرئيس عبدربه منصور إلى مجلس النواب وأنا شخصيا داخل مجلس الوزراء عندما طرح القانون في شهر مايو 2012م كان موقفي هو أن نتصالح، ثم نعمل قانون لنتوافق، ثم نعمل قانون لنتكامل، ثم نعمل قانون لننطلق من نوايا حسنة وأذهان صافية وضمائر حية متناسين الاوجاع والجروح ونترفع عن الصغائر ونعمل قانون.. هذا هو الموضوع الذي يجعلني أتمسك بالمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وأنا سعيد جدا انه عنوان قانون الرئيس عبدربه منصور هادي المحول إلى مجلس النواب قانون المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وهو ما حمسني وشجعني اكثر لمواصلة طرح ما طرحت والدفاع عن ما طرحته في ما يو 2012م فبالتالي الناس يعرفون عبر التاريخ ونحن حتى كقبائل لا يمكن نعمل حكم مُرضي إلا اذا كنا متصالحين متفاهمين.

> هل تم الاتفاق على ذلك في الفريق ؟

- الآن يناقشون هذه الحالة وقبل أيام أيضا كانت ملاحظاتي على مسألة الصراعات السياسية التي رأيت بضرورة إضافتها باعتبار أن المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية هي التي قادتنا للحديث عن الصراعات السياسية بموضوعية وقادتنا إلى الإصرار على حل كافة صراعاتنا السياسية الأخرى بأفق موضوعي متكامل بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والإنسانية.

> يمكن اعتبار أن هذا من أبرز ما تضمنه تقريركم النهائي في فريق العدالة الانتقالية؟

- في ما يتعلق بالصراعات السياسية التي أخذت مسافة طويلة جدا من عام 62م ،لكن موضوعيين المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية أكدت على الصراعات السياسية في يناير 2011م وهذا شيء كبير، لكن ما قبلها الكل شركاء في الصراعات السياسية ونتائجها ولا يوجد طرف من أطراف العمل السياسي الذين شاركوا السلطة من بعد الوحدة وقبل الوحدة وحكموا إلا وهم شركاء في هذه الصراعات السياسية حتى الاحزاب التي كانت في المعارضة شريكة في الصراعات السياسية إذاً فهي ليست مرتبطة بطرف واحد أو بطرفين فقط كل الاطراف السياسية التي وجدت من عام 62م سواء في الحكم أو خارج الحكم شريكة في ما صار من صراعات سياسية داخل الساحة اليمنية.

> أنتم مع تحديد تاريخ الصراع من عام 1962؟

- أنا كنت مصرّ على أن نتمسك بما اتت به المبادرة الخليجية 2011م، وما أتى عليه قراراً مجلس الأمن 2014، 2051، وهما يؤكدان على 2011م وهذا قرار.. لأن الصراعات السياسية وراءها التزامات مادية، وهم رعاة المبادرة يتكفلون بتغطية الحاجة لأن اليمن ليس لديها إمكانيات تسوية وتعويض وعندما تعود إلى عام 62 فهذا يعني أنك تحتاج إلى بلايين البلايين، مع ذلك إن شاءالله تطغى علينا الحكمة ويسيطر علينا التسامح وتتعمق وتترسخ في أعماقنا نظرة «الخضر الكريم» أن يمر علينا ويقول تسامحوا تصافحوا تكاملوا تراضوا تنازلوا.

> يمكن أن يصح هذا المنطق مع القيادات والشخصيات الاعتبارية فماذا عن المواطن البسيط؟

- جبر الضرر نوعين يوجد ناس فعلا تضرروا 2011م ونحن على خط جبر الضرر بالنسبة لهم، فهناك من تضررت بيوتهم أراضيهم أملاكهم هؤلاء يعوضوا تعويضا عادلا وفقا للقوانين التي ستتعامل مع هذه الحالات، وهناك جبر ضرر معنوي متاحف حدائق ساحات، وهذه مسالة حدثت في التاريخ سواء في المانيا، في ايطاليا، في اسبانيا، في البرتغال أو في بعض البلدان الأخرى الاشتراكية سابقا.. جبر الضرر احيانا تكون عناوين أسماء مناسبات في السنة ثلاث اربع مناسبات جبر ضرر.. شهداء كذا، فئة كذا، أسر كذا، وبعدين الحديقة الفلانية حديقة كذا، كحديقة الشهداء.. بمعنى الذاكرة الوطنية كيف نحفظها؟ كيف نجعلها دائما متجددة في حياتنا من خلال جبر الضرر المادي والمعنوي.

> وإذا ما تم إرجاع الصراعات السياسية إلى 62م هل لديكم استعداداً أن تتحملوا مسئوليتكم إذا وجهت اتهامات إليكم وأنتم من القيادات السياسية والحزبية في البلد؟

- هذا يعتمد على اللجان التي ستشكل «هيئة الانصاف والعدالة وجبر الضرر وتسوية الخلافات والتعويضات»، هذه بالذات تشكل لها لجان وقد تستمر خمس إلى سبع سنوات بحيث تصل إلى نتيجة، والناس يكونوا قد هدأوا وفعلا من خسروا بيوتهم يُعوضوا سواء من 2007 أو 1962م لانها حينها ستكون حالة واحدة ولكن هذه العملية تأتي نتيجة حوار ونتيجة استقرار لصياغة القرار وقناعة تترسخ عند الجميع أن فلان متضرر ولابد من معالجة أوضاعة، أولاد الشهداء نرعاهم، آباء الشهداء، زوجات الشهداء وهكذا.. وفي الصراعات السياسية تاخذ بُعدها بهذا الاتجاه وليس بالطريقة الحديّة.. فعندما ننظر إلى أحداث يناير 2011م في هذا العام أطراف مسلحة تقاتلت معارضة تحمل سلاح ودولة تحمل سلاح فكانت مواجهة مسلحة يعني لا تستطيع أن تقول أن المعارضة كانت سلمية.. صحيح أنها بدأت كذلك أي سلمية وبدأت ثورة الشباب بهتافات إلى آخره لكنها أستغلت ودخل السلاح وواجهه سلاح آخر، وبالتالي صار هناك دم، لهذا الناس أكدوا على 2011م، والرعاة يتكفلوا بتصفية هذا الموضوع ومتابعته وإيجاد الحلول العملية له.

> الآن القضايا ترتبط بمخرجات القضية الجنوبية انتم في التحالف ما هي رؤيتكم؟

- القضية الجنوبية 2007م مطروحة وهذا الموضوع له طابعين طابع سياسي تداخلت مع خطوط خارجية وتداخلت معها أضرار داخلية وطابع حقوقي لهذا السبب القضية الجنوبية معالجتها ستأخذ بُعدا آخر وطرحت في القاعات بشكل موضوعي وكل حزب قدم راية في المعالجة نحن كحزب وكتحالف أكدنا على أهمية تسوية كافة حقوق المتضررين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بحيث نحل المشكلة فإذا حلينا هذه المشكلة يمكن أن ندخل في الامور الأخرى في القضايا السياسية الكبرى التي تتعلق بمسالة الوحدة، نظام الاقاليم الديمقراطية القوات المسلحة الامن.. يعني انشاء مؤسسات تتكامل مع المفهوم الاستراتيجي ليمن واحد موحد وبالتالي لا نبقى ندور في فراغ حول القضية الجنوبية وقضية صعدة وانتهى.. هما قضيتان شائكتان مع ذلك فالطروحات التي تطرح والحلول التي قدمت والتعامل الذي تم معهما انا اعتقد انه حتى الان منطقي وعملي وإن شاءالله الاخوان ابناء المحافظات الجنوبية تتبلور لديهم رؤى جديدة، وهناك أشخاص فعلا تبلورت الآن لديهم رؤى جديدة بحيث اصبحوا مستوعبين أكثر من أمس وبدأوا يتحاورون اذا غاب الحوار لن يكون حل لا قضية صعدة ولا قضية المحافظات الجنوبية ويكون السلاح هو الحاسم بيننا ونحن لا نريد هذا.

> على ذكر ظهور رؤى جديدة برأيك هل تنطبق على ما صارت اليه قناعة المؤتمر الشعبي العام بالنسبة لحل هذه القضية وخصوصا في ما يتعلق بشكل الدولة حيث يكون في صف اللامركزية وصار اليوم مع نظام الأقاليم؟

- المؤتمر وحلفاؤه نحن من أول الأمر كنا مؤمنين إيماناً منطقياً وجدلياً بأنه لا يمكن أن تقوم دولة يمنية إلا على اسس ديمقراطية وهذه الاسس يتراضى عليها الجميع وبالتالي الدولة الاتحادية دولة الاقاليم الخمسة أو السبعة الاقاليم هي الحل العملي لليمن.. اقاليم تمتد للبحر كلها وبالتالي تتداخل تداخلاً عضوياً جغرافياً، بشرياً، إنسانياً، ثقافياً، حضارياً، بحيث تبنى دولة اليمن المستقبلية التي نطمح اليها جميعا وهي دولة توحد الارض والإنسان، وتوحيد الارض والإنسان هو غايتنا ليس لدينا شمال ولا يمين وبالتالي سنقبل بالتنازل عن كلمة اليمن الواحد في مقابل هذه الآلية في حل الاشكالية وهذه هي نقطة أساسية.

> دعني استغلها فرصة وامُرّ معك سريعا على وضع السياحة باعتبارك وزيرا لها في حكومة الوفاق هل من مؤشرات على تحسينها أو العمل على ذلك؟

- حقيقة لدينا رؤية استراتيجية للسياحة لكن الظروف المتداخلة والمتقاطعة مع بعضها البعض احيانا هي التي تجعل الناس يتخوفون من غياب السياحة، السياحة لن تغيب لأن لدينا استراتيجية تبدأ من المدرسة من الروضة بسياق توعوي يصل صعودا إلى الاعلى وبالتالي تبدأ تتداخل الوزارات مع السياحة وتبدأ تتداخل المؤسسات مع السياحة ويبدأ الاقتصاد اليمني ينطلق من فهمه بان السياحة عنصر ايرادي بل ومن اهم العناصر الايرادية وخاصة أن اليمن تمتلك من المقاصد السياحية التي لا توجد لها مثيل في البلاد العربية.. هذا اذا استقرت الأمور وبدأنا نطبق استرتيجيتنا السياحية بالمعنى الصح سواء في ما يتعلق بالجزر أو المشافي والمياه المعدنية الموجودة أو في البيئة الطبيعية التي تعتبر في بعض المناطق بيئة نادرة أو ما يتعلق بالمدن أو المواقع المناطق ممكن تدخل ضمن التراث الإنساني وهذه طبعا القضايا لما نتحدث عنها نحن نتحدث عن اقتصاد عندما يكون عندنا صنعاء والأمن مستقر ممكن تستقبل سنويا ما لا يقل عن مليوني سائح، ثم لدينا المياه الاستشفائية، المياه المعدنية الموجودة في دمت بالضالع وحضرموت، والحديدة، وحجة، وصعدة، وهذه بالأمن والاستقرار ستكون مستشفيات مفتوحة وهي غير مكلفة وفي نفس الوقت زوارها من الجزيرة والخليج سنويا يتجاوزون المليون غير اليمنيين الذين يأتون من الخارج إلى الداخل ،وكذا الاجانب من الغرب فلدينا سياح من المانيا، من ايطاليا، واسبانيا، وفرنسا، هؤلاء ممكن تستقبل اليمن منهم المليون بسهولة ولكن الجانب الأمني مهم وجانب الاستقرار السياسي واستقرار القرار الاستراتيجي اللي يدعم السياحة ويعطي السياحة اهتمام ليس اكثر وليس اقل من البترول والزراعة والاسماك ربما السياحة تكون حينها اكثر ادرار من الاسماك والزراعة.

> صنعاء القديمة مهددة باسقاطها من قائمة التراث العالمي ما الخطة العاجلة لمواجهة هذا الامر؟

- هناك قرار الآن الهدف منه حماية صنعاء من التشقق والتشوه والانهيار، المحافظة عليها وترتيب أوضاع الشوارع وضبط البيوت التي تستدعي صيانة.. هناك قرار مجلس الوزراء اتخذ، وكان لديهم زيارة لصنعاء وتدشن الحملة بمهرجان كبير برئاسة الاستاذ محمد سالم باسندوة رئيس مجلس الوزراء من أجل صيانة وترميم وإصلاح وإزالة المعوقات التي حدثت أو تحدث في بيوت وشوارع صنعاء التاريخية.

> وبالنسبة لمدينة زبيد؟

- زبيد وضعها يختلف.. نحن كوزارة سياحة مهتمين بها كثيرا وكتراث إنساني حتى (النّزل) الموجود هناك كلفنا فريق من المهندسين والخبراء لاصلاحه وترميمه وإعداده لاستقبال السياح.. كما اننا حريصين ايضا على شوارع زبيد وكما قلت نحن بحاجة إلى امكانيات ورفعنا هذا الكلام للحكومة وأيضا للأخ رئيس الجمهورية بحاجة وزارة السياحة للدعم.

> أخيرا؟

- أولا في ما يتعلق بالمتحاورين احييهم جميعا واعتبرهم فريق عمل واحد تحت سقف واحد وحزب واحد اسمه الوطن اليمني الجمهورية اليمنية احييهم على انضباطهم وتسامحهم وتفاعلهم وتكاملهم في المشاريع التي نوقشت وفي القرارات التي اتخذت .

وبالنسبة للسياحة نتمنى أن نجد الدعم الكافي والحقيقي من فخامة الأخ الرئيس عبدربه منصور ومن حكومة الوفاق حتى تستطيع وزارة السياحة أن تقوم بدورها الفعلي والعملي الذي ينبغي أن اضطلع به كوزارة سياحة في الجمهورية اليمنية.

ما توصل إليه مؤتمر الحوار إلى الآن يبعث على التفاؤل